

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٥٣

الأربعاء، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

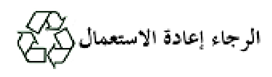
الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد جبريل
	الصين	السيد تشانغ يسوي
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/623)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير الثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/623)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/663، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2009/623، التي تتضمن التقرير الثلاثين للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لقد اتخذ مجلس الأمن من فوره القرار ١٩٠٦ (٢٠٠٩) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي يمدد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحكومة بلدي تحيط علما على النحو الواجب باتخاذ المجلس لهذا القرار.

لقد عدتُ من مؤتمر قمة كوبنهاغن بكل فهم ممكن لكلمة ”تخفيف“. وأود أن أشكر وفود مجلس الأمن التي عملت بلا كلل لتخفيف أحكام مشروع القرار الأولي تخفيفا

كبيرا، والذي كان يمكن أن يكون أساسا لأزمة عميقة ربما أدت إلى تقويض الشراكة الراسخة منذ أكثر من عقد بين مجلس الأمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تسعى إلى استعادة السلام في بلدي. وأعرب عن خالص تقديري لتلك الوفود.

تلقيت مراسلات مباشرة كثيرة من مواطني، وذلك أساسا من مقاطعتي كيفو والمقاطعة الشرقية، يناشدونني فيها إقناع المجلس بوضع حد لمعاناتهم التي لا توصف. والشعب الكونغولي لم يعد يريد أن يكون دواب حمل تُقاد بسعادة إلى المجزر باسم تضحية عظمى ما. وهو يرغب في السلام ويرغب في السلام الآن.

وذلك هو ما تعمل من أجله حكومة بلدي، بقيادة السيد جوزيف كابيلا كابانغي، بإصرار وبلا كلل. واستعادة السلام – السلام الحقيقي والدائم – هي الأولوية القصوى لما يتخذه رئيس الجمهورية من إجراءات.

والطريق نحو السلام المنشود ينبغي ألا يكتنفه أي غموض. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنه عندما اجتمع المجلس مؤخرا لاتخاذ قرارات هامة بخصوص استعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سعى البعض في الصحافة متعمدا إلى التأثير على الرأي العام في البلدان أعضائه، وبالتالي على قرارات المجلس. وأشير كدليل على ذلك إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء والإعدام بدون محاكمة والإعدام التعسفي، والذي أطعن علانية في نزاهته الفكرية. وكان خروجه في شهر تشرين الأول/أكتوبر مؤسفا وأنا، شأني في ذلك شأن الكثيرين غيري، أنتظر تقريره واستنتاجاته.

أما بخصوص منظمة غير حكومية معينة تدافع عن حقوق الإنسان، الأمر الذي أعتز به بالطبع، فأود أن أوضح بكل ود أن الدفاع عن حقوق الإنسان يستتبع بوضوح وبالضرورة إدانة انتهاكها. والدفاع عن هذه الحقوق وتعزيزها يتطلب أيضا المشاركة النشطة في البحث عن حلول. والمنظمة غير الحكومية المعنية من الواضح أنها قوية بالقدر الكافي لاقتراح حلول يمكن تنفيذها، غير أننا لم نر شيئا من هذا القبيل حتى الآن. وعدم فعل أي شيء يرادف الإسهام في إدامة مأساة هي بالفعل واحدة من أكبر مآسي العصر الحديث.

وإذا استمرت الأمور على ما هي عليه، فإن ذلك يعني أنه بعد ١٠ سنوات، إذا ما أطال الله في عمري كل هذا الوقت، سأظل أتكلم أمام المجلس عن انتهاكات حقوق الإنسان في بلدي، كما أفعل الآن وأنا أشعر بالخزي، وعن مسائل العنف ضد النساء واستخدام الاغتصاب كسلاح حرب. وعلى الرغم من أنني كنت، قبل حوالي ١٠ سنوات، من بين أوائل من استرعوا انتباه المجلس إلى هذه الآفة وواصلت ذلك الأمر حتى بلوغ النهاية المريرة وعانيت من تهكم رئيس مجلس الأمن في ذلك الوقت.

واتخاذ هذا القرار يخولني صلاحية الإشارة إلى حقائق معينة، إن لم نقل بديهيات. الحقيقة الأولى أن جزءا من الحل في جمهورية الكونغو الديمقراطية يكمن في فهم مجلس الأمن وتلاحمه، وبخاصة الأعضاء الدائمين. هل تنهض فشودة من رمادها، أم هل لا تزال روح القديس مالو على قيد الحياة؟ ويكمن أحد مفاتيح السلام في بلدي في الإجابة على ذلك السؤال.

والحقيقة الثانية أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست السبب في انهيار السلام والأمن الدولي في منطقة البحيرات الكبرى. فهي الضحية لعدوان مسلح مُعترف به بالإجماع اليوم، ولكن من الغريب أن مجلس الأمن لم يصنفه على هذا النحو مطلقا. والحالة الراهنة ليست سوى استمرار أو نتيجة لهذا العدوان المسلح. و لم يُصنع أي من الأسلحة

المنتشرة في المنطقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحتى السواطير، التي أصبحت منذ عام ١٩٩٣ أسلحة للدمار الشامل، ليست مصنوعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو بوروندي، ناهيك عن رواندا.

ما الذي يمكننا قوله عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في بلدي؟ وإذا عمل أفراد مواطنون أو أجانب أو بلدان ثالثة وسطاء لحساب أشخاص لا وزن لهم، تبقى الحقيقة، مع ذلك، أن المستفيدين النهائيين من هذا الاستغلال غير القانوني موجودون خارج القارة الأفريقية، وهو ما أشار إليه بشكل جيد تماما التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الوارد في الوثيقة S/2009/603.

أما فيما يتعلق بعدم الانضباط المفترض أو المعترف به في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فلا يسعني إلا أن أبدي أسفي لأن القرار المتخذ اليوم ما زالت تفوح منه رائحة هذا الانتقاد المرير للقوات المسلحة الكونغولية على الرغم من الجهود المبذولة. وهذا الانتقاد، كما نعرف، ناتج عن آراء تأثرت بشدة بمن يستفيدون من عدم الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

وبدلا من اتباع هؤلاء الذين ينذرون بالشؤم، ينبغي للأمم المتحدة أن تحركها الرغبة في تحقيق النجاح، ولو حتى في هذه المرة، فيما أخفقت فيه بشكل محزن قبل ما يقرب من نصف قرن، الأمر الذي سمح بسقوط البلد في هوة من الفوضى تفوق الوصف. وما زالت الذكريات الرهيبة لتلك السنوات العنيفة حية في أذهان الشعب الكونغولي. ومرة أخرى اليوم، يبدو عدم الانضباط المفترض لدى بعض عناصر الجيش الكونغولي ذريعة لنفس الجهات الفاعلة التي تجد لذة في غرس السكين في الجرح لإدامة بؤس الشعب الكونغولي.

ولكن، من الغريب أن القرار يلتزم الصمت إزاء التدريب الثنائي والمتعدد الأطراف الذي تلقته سلفا الوحدات المقاتلة الكونغولية. ولا شيء في الدعوة إلى تعزيز التدريب، بما في ذلك في إطار إصلاح القطاع الأمني، لكن هذا التدريب يجب أن يكون له مضمون.

وفي ما يتعلق بالعناصر القليلة التي هي اسميا من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لكنها مستمرة في مراوغة القيادة وارتكاب جرائم بشكل فردي أو في مجموعات، لن يمكن حل هذه المشكلة إلا من خلال إجراء مشترك على الأرض بين العسكريين الكونغوليين وأولئك التابعين للأمم المتحدة، وفقا لاتفاق مركز القوات.

هل نسى مجلس الأمن أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال بلدا في مرحلة ما بعد الصراع، وما زال تعزيز سيادة القانون يمثل تحديا كبيرا بالنسبة له؟ هل يجب أن نذكر بأن فضيحة الاستغلال الجنسي لنساء الكونغو وأطفاله، التي شجبها المجلس نفسه، هي نتيجة مباشرة لعدم الاستقرار هذا؟ هل لا بد لنا أن نقول مرة أخرى إنه ثبت أنه ما من دولة تستطيع التصدي للتحديات الكثيرة لاستعادة العدالة واحترام سيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراع بمفردها؟

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية إذ تدرك الوضع إدراكا راسخا، فقد أطلقت عملية عدم التسامح مطلقا للتصدي لتلك التحديات. وفي ما يتعلق بالخسائر العرضية الناجمة عن عملية كيميا الثانية المشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فهي ترى أن الحل يكمن في تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا هذه بغية تقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى المحاكم الكونغولية والهيئات القضائية. ولذلك، ندعو الأمم المتحدة لدعم عمليتنا، ودافعها الأساسي هو استعادة سلام دائم وكفالة حسن سير

العدالة الذي من شأنه أن يقوض الإفلات من العقاب بغية تعزيز وصون سلام دائم في بلدي.

والحقيقة الثالثة هي الإشارة المتكررة إلى اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. إن مطالبة مجلس الأمن المشروعة بالتنفيذ الشامل لهذه الاتفاقات يتعارض إلى حد ما مع مطالبته بالعدالة وإعادة الإدماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يتناول القرار ما ينبغي عمله مع أولئك الذين جرى تكريمهم باستعراض للقوات أجراه المبعوث الخاص للأمين العام، الذي لم يتردد في التحدث معهم أمام كاميرات العالم – رغم أن أسماءهم مدرجة على قائمة جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) وأنهم مطلوبون أمام المحكمة الجنائية الدولية. نحن الكونغوليون لم ننس مطلقا هذا المشهد المروع والمؤلم.

وأخيرا، لم يقل القرار شيئا عن الهدف الرئيسي لاتفاقات ٢٣ آذار/مارس. إن ذلك الشخص معروف للجميع هنا، ودعا المفوضان الساميان لحقوق الإنسان ماري روبنسون والراحل سيرجيو فييرا دي ميللو مرارا إلى كفالة محاسبة هذا المجرم عن أفعاله، وخاصة دوره المعترف به في مذابح كيسانغاني.

والحقيقة الرابعة هي المطالبة بالديمقراطية. يدعو القرار حكومتي إلى سن وتنفيذ تشريع خلال ستة أشهر من اتخاذ القرار. مع كل الاحترام الواجب لكم، سيدي، وللهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، لا بد أن أشير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها دستور، وأن الدستور والدستور وحده هو الذي يحدد إجراءات سن وإنفاذ وإصدار القوانين. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ديمقراطية جديدة. والشعب الكونغولي سعيد بديمقراطيته ولن يرغب في أي ظرف من الظروف في العودة إلى أي شكل من أشكال الاستبداد، حتى لو كان شكلا يفرضه مجلس الأمن.

وفي الختام، أؤكد أن حكومتي ستعمل عن كثب مع مجلس الأمن لوضع معايير لتحديد مستقبل وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستعمل الحكومة ذلك جنبا إلى جنب مع المجلس، وتطمئن المجلس إلى تعاونها في المستقبل مع أولئك المسؤولين عن تنفيذ الولاية الجديدة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال ستة أشهر من إعادة تشكيلها.

وفي غضون ذلك، يحدونا الأمل في أن تتمكن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مساعدتنا في التصدي للوضع الأمني المقلق في الجزء الشرقي من البلد الناجم عن التهديدات المستمرة للمجموعات المسلحة، الأجنبية والوطنية على السواء، التي تحجم عن نزع السلاح وفض الاشتباك. لقد آن الأوان لوضع حد لمعاناة أطفال ونساء ورجال الكونغو ووضع حد للصراع الحالي وما يقترن به من مشاكل في إقامة العدل ومكافحة الإفلات من العقاب.

وما فتئت أشير إلى الحاجة الماسة لإنهاء الحرب، وهذا ليس في صالح جمهورية الكونغو الديمقراطية بوضوح فحسب، ولكن أيضا في صالح منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. لا بد أن ننهي الحرب ومعاناة شعبنا التي لا توصف. وعلى مجلس الأمن التزام وواجب بمساعدتنا في هذه المهمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.